



إشراف / محمد مفتاح

مسؤول سوري: الجيش النظامي يقضي على عناصر من «جبهة النصرة» بدمشق

دمشق / متابعات:
أعلن مصدر سوري مسؤول أن وحدات من الجيش السوري ألحقت أمس الجمعة، «خسائر فادحة في صفوف مجاهدي جبهة النصرة في بلدات حجابة والذيايبية والحسينية وبيبلا بريف دمشق، ودمرت عتادا وأسلحة وذخيرة كانوا يستخدمونها في اعتداءاتهم على الأهالي والممتلكات».

وذكر المصدر للوكالة العربية السورية للأخبار الرسمية «سأنا»، «تم إيقاع أعداد من المتمردين قتلتي عند شارع فايز منصور في حجابة، بينهم الإرهابي الأردني نايف الغضب والأفغاني، أبو بكر كهرماني».

وأضاف أن «وحدة من جيشنا الباسل قضت على عدد من الإرهابيين قرب مقهى الزيزفون ومن بين القتلى قاسم النعيبي في حين دمرت وحدة ثانية عتادا وأسلحة وذخيرة وقضت على إرهابيين في بلدة الحسينية بينهم مترجم إحدى المجموعات الإرهابية على الشنوان وعلي التميمري ومحمد الرجا».

14 أكتوبر
14 OCTOBER
www.14october.com
العدد 15763 - السبت - 11 مايو 2013م

14 أكتوبر
www.14october.com
العدد 15763 - السبت - 11 مايو 2013م



تخفيض التصنيف الائتماني لمصر ضربة قوية لحكومة مرسى

تطرق صحفية فاينانشيال تايمز البريطانية: للمخاوف بشأن تردى الأوضاع المالية في مصر واتجاهها نحو كارثة اقتصادية في أعقاب تخفيض وكالة ستاندرد أند بورز، التصنيف الائتماني لمصر مجدداً، وأشارت الصحيفة إلى أن هذا الخبر يمثل ضربة قوية لحكومة الدكتور محمد مرسى، لما له من انعكاسات سلبية على الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وكانت وكالة التصنيف الائتماني العالمية «ستاندرد أند بورز» قد خفضت التصنيف الائتماني السيادي طويل الأجل لمصر من (B-) إلى (CCC+) فيما خفضت التصنيف الائتماني قصير المدى من (B) إلى (C) في ظل المخاوف، وفقاً للصحيفة، بشأن قدرة الحكومة على تلبية أهدافها المالية والحفاظ على السلام الاجتماعي بعد أكثر من عامين من اندلاع الثورة وخلع الرئيس محمد حسني مبارك.

وأشارت الصحيفة إلى أن خبر خفض التصنيف الائتماني يمثل ضربة قوية لحكومة الرئيس مرسى ووزارته التي تتكون من معظمها من أعضاء الإخوان المسلمين وحلفائهم الذين أخفقوا حتى الآن في التوصل لاتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن القرض الذي تبلغ قيمته 4.8 مليار دولار مؤكداً أن خفض التصنيف الائتماني لمصر سوف تكون له انعكاسات سلبية على الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وكانت الوكالة قد أوضحت في تصريحاتها بأن «ذلك الخفض الائتماني يعكس رؤيتنا بأن السلطات المصرية لم تقدم بعد - سواء للشعب المصري أو المانحين الدوليين - استراتيجية مستدامة متوسطة الأجل لإدارة الاحتياجات المالية الداخلية والخارجية للبلاد، ومن ثم فإننا نتوقع أن تستمر الضغوط المالية وأن تستمر صعوبة حصول البلاد على مساعدات المانحين الدوليين بما فيها صندوق النقد الدولي».

ووفقاً للصحيفة يري المحللون هذا التخفيض باعتبارها توبيخاً للحكومة على محاولاتها الأخيرة لإصلاح الاقتصاد الذي يعاني من التضخم ويطغى النمو وضعف العملة، كما أن الخطوات التي اتخذها الرئيس مرسى مؤخراً بتوقيعه قانون إصدار الصكوك الإسلامية بالإضافة إلى التعديل الوزاري الذي تضمن تغيير وزير المالية فشلت في إقناع المجتمع الدولي وخصوصاً السياسيين، بل وحتى الأوساط الإسلامية، فيقول أنجوس بلير، مؤسس مركز أبحاث سيجنيت بالقاهرة: «بعد التخفيض الائتماني الأخير انعكاساً حقيقياً لعدم وجود خطة نمو اقتصادي يمكنها تغيير تلك الأوضاع». كما أكد بلير أن هذا التخفيض يعني وجود خطر بأن لا تتمكن الحكومة من سداد ديونها وأن تصبح في حاجة إلى معجزة لحل أزماتها.

وأضافت الصحيفة، أن وكالة ستاندر أند بورز، أكدت أن القروض والودائع التي سوف تحصل عليها مصر لن تمنح مصر سوى قدر محدود من الوقت لتوفير مالية عامة أكثر استدامة وتجنب كارثة في ميزان المدفوعات كما أقرت الولاية عن مخاوفها من انهيار احتياطي العملة الأجنبية نظراً لتراجع العملة المصرية التي انخفضت بما يعادل ربع قيمتها في مقابل الدولار منذ يناير

في تقرير لمركز أبحاث ودراسات الشرق الأوسط «القاعدة» خطر يهدد بلاد المغرب الإسلامي



أكد مركز أبحاث ودراسات الشرق الأوسط، أن دعوة أحد زعماء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لضرب المصالح الفرنسية في أنحاء العالم، التي تم الإعلان عنها خلال الیومین الماضیین، تؤكد من جديد على التهديد الذي تمثله هذه الجماعة وخطرها المتصاعد على استقرار المنطقة.

ودعا أبو عبدة يوسف العنابي رئيس «مجلس الأعيان» بتنظيم القاعدة إلى، خلال تسجيل تم بثه على الإنترنت يوم الثلاثاء الماضي، إلى استهداف المصالح الفرنسية في كل مكان، رداً على ما وصفه بالعدوان على «مالي»، وانتقد «الحملة الصليبية الجديدة من فرنسا واحتلالها لأرض من أراضي المسلمين»، داعياً إلى «التعبئة الشاملة»، ورداً على هذا التهديد أعلنت السلطات الفرنسية اتخاذها مجموعة من الإجراءات الاحترازية داخل الأراضي الفرنسية، مؤكدة أنها تأخذ تلك التهديدات بمحمل جدی، كما أكدت اتخاذها إجراءات لضمان أمن السفارات الفرنسية بالخارج، لاسيما بعد الهجوم الذي استهدف مقر السفارة الفرنسية في طرابلس في الرابع والعشرين من إبريل الماضي، إضافة إلى تأمين الأماكن التي توجد بها القوات الفرنسية بالخارج.

ولم يكن هذا التهديد هو الأول من نوعه، فقد قام تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بفرنسا عدة مرات من قبل، وكان آخرها في مارس الماضي، حيث دعا التنظيم الإسلامي في شمال أفريقيا إلى محاربة فرنسا، التي أرسلت جنودها لقتال الجماعات الإسلامية في مالي، كما دعتهم إلى عدم ترك الساحة للعلمانيين. وكانت فرنسا قد شنت عملية برية وجوية في يناير الماضي لإنهاء سيطرة الإسلاميين على شمال مالي، في محاولة منها لمنعهم من السيطرة على كل أراضي الدولة التي يعيش فيها 16 مليون نسمة، واستخدامها كقاعدة لشن هجمات على دول أفريقية مجاورة وعلى الغرب. ونجحت تلك العملية في إنهاء سيطرة الإسلاميين على شمال مالي واستقطبت مئات من القتلى، وبدأت القوات الفرنسية انسحابها التدريجي من مالي منذ الشهر الماضي، تهباً لنقل المهمة إلى القوات الأفريقية في أسرع وقت، مع الإبقاء على الف جند فرنسي في مالي بشكل دائم لمكافحة الإرهاب.

ويذكر هذا الفريق من المراقبين، أنه مع العلم بأن هذه الرسائل الإعلامية التي تصدر من حين لآخر عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تعتبر من أبرز أسلحة التنظيم لخلق أجواء من الفلق والتهديد غير أنه لا يمكن الاستهانة بهذه التصريحات واعتبارها مجرد «تهديدات سطحية».

ويبرر هذا الفريق وجهة نظره بأن الجماعات الإسلامية استطاعت جيداً استغلال فترة احتلالها لشمال مالي لمدة عشرة أشهر، لتستيط سيطرتها على أماكن استراتيجية في منطقة غرب أفريقيا، وبعد هجوم القوات الفرنسية وقتلها العشرات من قادتها تمكنت أعداد كبيرة من المقاتلين من الفرار إلى كهوف في الجبال ومخابئ في الصحراء وقاموا بتخزين الأسلحة والإمدادات استعداداً للهجوم في الوقت المناسب.

ويؤكد هذا الفريق من المراقبين أن صفوف الإسلاميين، التي كان يهيمن عليها في السابق مواطنون من شمال أفريقيا بقيادة مقاتلين مخضرمين من الحرب الأهلية في الجزائر، قد تضخمت خلال الأشهر الأخيرة من خلال انضمام مئات المقاتلين من مالي ودول مجاورة إليها، مثل موريتانيا والنيجرونيجيريا، بدافع العقيدة والحاجة لإيجاد فرصة عمل، وهذا الأمر يؤكد خطورة التهديد الذي يمثلته ذلك التنظيم وجدته.

فهؤلاء المقاتلون تمكونوا من إقامة شبكة من العلاقات والروابط الشخصية والتكنولوجية مع جماعات سكانية في مالي أهملتها الدولة، كما أنهم نجحوا في تجنيد مئات الأطفال، إضافة إلى الشباب العاطل الذي أصبح في إمكانه كسب نحو 300 دولار شهرياً، وهو مبلغ كبير بالنسبة للاقتصاد الراكد في شمال مالي.

وعلى الرغم من اختلاف تلك الجماعات كثيراً حول الاستراتيجيات والعمليات، وحدث انشقاق بين صفوفها في بعض الأحيان مثل انشقاق حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، عام 2011 عن تنظيم القاعدة في المغرب، غير أن المراقبين أجمعوا أن هذه الجماعات تستطيع أن تقوم بما يسمى «انفصال تكتيكي» سعياً وراء فرص جديدة للتعبئة والتجنيد في الوقت ذاته تفسح المجال للأطراف الأخرى بالتركيز على جهامير، ومناطق عمليات مختلفة ولكنها تستمر، إلى حد ما، في التعاون والعمل نحو أهداف مشتركة وأحياناً كثيرة تتمكن من إعادة تنظيم صفوفها وبدء عمليات هجومية جديدة.

ووافق المراقبون على أنه إذا تمكن تلك الجماعات من الاستمرار في التنقل والاختباء، فإنها ستكون حرباً بدون نهاية مثلما هو الحال في أفغانستان.

وبناء على ذلك، فقد أصبح جلياً أن هذه الجماعات يمكن أن تنجح بسهولة في إعادة تنظيم صفوفها والعودة

حول العالم

وقالت الناطقة باسم الشرطة الإسرائيلية لوبا السمري، إن نحو 30 ألف شخص صلوا في الأقصى، ولم تشب أي قيود على المصلين، واكتفت بتكثيف وجودها، وأضافت «انتهت مظاهرة داخل باحة الحرم دون الإخلال بالأمن».

وهتف المتظاهرون الذين ساروا في ساحات الحرم الشريف، «عالمكشوف والمكشوف صهيوني ما بدنا نشوف، والله أكبر».

والحرم القدسي الذي يضم المسجد الأقصى وقبة الصخرة، هو أولي القبليتين وثالث الحرمين الشريفين، وهو يقع في النبط الشرقي من القدس التي احتلتها إسرائيل وضمتها في 1967 في إجراء لا يعترف به المجتمع الدولي.

وجاءت هذه المظاهرة بعد يومين من احتفال إسرائيل بيوم القدس الأربعة الماضي، حسب التوقيت العبري، حيث نزل عشرات الآلاف الإسرائيليين إلى شوارع القدس ورفضوا واحتفلوا بضم المدينة بعد احتلالها في 1967.

ويقوم عدد من اليهود المتشددين والمستوطنين بدخول باحة المسجد الأقصى بشكل شبه يومي مستغلين زيارات سياحية تنظمها الشرطة الإسرائيلية للقيام بأداء شعائر دينية تسبب احتكاكات مع المصلين الفلسطينيين.

تقارب أكبر حزبين في «بلغاريا» قبل الانتخابات
صوفيا / متابعات:
أظهر استطلاع رأي أمس، الجمعة،

قرب تونس تتظاهر ضد الإرهاب» وتطالب بقوانين تحميها
تونس / متابعات:
تظاهر أمس الجمعة، مئات من عناصر الأمن والمواطنين أمام مقر المجلس الوطني التأسيسي (أعلى سلطة في البلاد) منددين بـ«الإرهاب» ومطالبين باستصدار قوانين ترمم الاعتداء على الأمنيين. ويأتي هذا التحرك بعد إصابة 16 من قوات الأمن والجيش في انفجار انغام زرعها مسلحون تابعون لتنظيم القاعدة في جبل الشعانين من ولاية القصيرين على الحدود مع الجزائر، وقتل ضابط شرطة في العاصمة تونس على يد سلفيين متطرفين.

ورد المتظاهرون شعارات مثل «تونس حرة والإرهاب على برا»، ورفعوا لافتات كتبوا عليها «كلنا ناصر الأمن والجيش في حربهما ضد الإرهاب الوهابي، وساندونا لتصدى جميعا للعنف، ونطالب بقانون لحماية الأمنيين ومقراتهم، ومن أجل إجدات صندوق تعويض لحوادث الشغل للأمنيين، والسلفية هي مصدر الإرهاب والتكفير».

بريطانيا تسحب بعض موظفيها من ليبيا
طرابلس / متابعات:
قالت السفارة البريطانية على موقعها على الإنترنت أمس،

كلمات

إسراء عبدالفتاح



التنويم الوزاري الجديد!

جاء التشكيل الوزاري مرة أخرى مخيباً للآمال، تعديل ليس له أي قيمة أو هدف أو رؤية وبالبلدي كده ممكن تقول «قلته أحسن».

وهذا لم يكن فقط لبقاء قنديل الذي شهد تغيير ثلاث وزارات ولم يكن له إنجاز واحد يذكر، فكم تمنينا أن يخرج علينا سيادة الرئيس ويسرد زيادة ولو سببا واحدا للبقاء على شخص هشام قنديل كرئيس وزراء في ظل كل هذا الفضل والتراجع على كل المستويات. ولكن كان أيضا بسبب وجود أسماء لم نسمع عنها من قبل ومعظم خبرتها نظرية وليست عملية. وزراء المجموعة الاقتصادية من بترول واستثمار ومالية وتخطيط جميعهم من الإخوان المسلمين، وكان الهدف من هذا التعديل فقط زيادة حصص الإخوان في الحكومة، ثم غضب الإخوان عند سماع كلمة «أخونة الدولة» ويعترض البرلمانية من أنصارهم على هذه الكلمة. نفس العبارات المؤيدة من قبل الإخوان وحلفائهم. ترحيب بالوزراء الجدد وتساؤل وتأييد لقرارات الرئيس. ونفس انتقادات المعارضة التي لم يسمعها الرئيس سابقا كي يتداركها لاحقا، مشكلتنا مع منظومة كاملة فاشلة وليس مع أشخاص يأتون ويذهبون دون رؤية أو هدف أو خطة.

ونسأل الجميع عن جدوي تغيير مجرد أسماء داخل منظومة فاشلة يقودها قنديل؟ وما أسباب إقالة هؤلاء الوزراء بالتحديد؟ وما معايير اختيار الوزراء الجدد؟ ولماذا بقي بعض الوزراء الذين لا يرضى عن أدايتهم أحد مثل وزير الإعلام ووزير الداخلية؟ ولماذا وزارة الثقافة والآثار الآن، وهل هاتان الوزارتان تحتل أولوية فيما تعاني منه مصر من أزمات حالية؟ ووجب التنويه إلى أن وزير الثقافة عضو سابق في حزب العمل الإسلامي وكاتب مقالات رأي في جريدة الحرية والعدالة يهاجم بها المعارضة، ومجهول بالنسبة لكثير من المثقفين الذين صرحوا بأنهم لا يرون أي مبرر لاختياره من حيث المؤهلات والخبرة.

وعن الوزراء الجدد تسأل لماذا الدكتور فياض عبد المنعم لوزارة المالية فهو أستاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر ومعظم إحصائته له في الاقتصاد الإسلامي ورجل أكاديمي بحث ليس له أي علاقة بالجوانب التنفيذية؟ وماذا سيكون موقفه من قرض البنك الدولي وفوائده بخلفيته الإسلامية في الاقتصاد؟ وهنا نجد أننا أمام تعديل وهمي، ووزراء ليس لهم أي علاقة بوزارتهم، وزير التخطيط والتعاون الدولي دكتور في التربة والأساسات ما العلاقة يا سادة؟! وزير الاستثمار ليس أسن ومدير مبيعات وتذكر هنا مقولة «وايه اللي جاب القلعة جنب البحر»!

ومما لا يدع مجالاً للشك أن وزير الإعلام يستحق أن يتم التمسك به فهو يسير على درب الجماعة، من حيث القيم والمبادئ في التعامل مع مرؤوسيه وإنجاز قطع الإعلام واضح وضوح الشمس في مبنى ماسبيرو سواء كان من إضافة لفظ «المترشح» بجوار وزير الإعلام أو اللقبات الاحتجاجية التي رفعت فيها الشباب للوزير.

والعجب كل العجب أن الجماعة وضعت دستوراً ينص على إلغاء وزارة الإعلام، ولكن من الواضح أن الوزير أكبر من الوزارة، لنفي الوزارة مفيش مشكلة ولكن يبقى الوزير!

وبالمثل إنجازات وزير الداخلية من حيث استتباب الأمن والأمن والاستقرار واختفاء كل أنواع البلطجة والعنف وأكبر مثال الخناقة التي تحولت إلى اغتيال لرئيس الوزراء.

وبعد تعيين بجاتو وزيراً أصبح الكلام عن أي اتهام للمعارضة بوجود فلول النظام في صفوفهم اتهام يثير الشفقة على مدعيه!!

رحل 9 وزراء دون أن نعرف أسبابا واضحة لرحيلهم وأتوا بوزراء جدد لا تربطهم أي علاقة بوزارتهم وأبقوا على آخرين الفضل عنوان لحقائبهم الوزارية.. إنها إنجازات عصر نهضة د. مرسى وجماعته.

أنشأت المعارضة المصرية ورؤساء الأحزاب المدنية أن يشكوا حكومة موازية هدفها الرئيسي الكشف عن وجود كواد حقيقتية تنعم بها مصر وخبرات تستحق أن تستغل في هذه الفترة. وضع خطوات عريضة عن أولويات النهوض بمصر في هذه الفترة والإعلان عنها بشكل قوي. المعارضة فقط الآن لا تكفي، الأهم ظهور البديل القوي ويلمسه ويتحسس ويقنع به المواطن المصري.. هذا وقتكم فلا تضيعوه.

سوء التغذية يهدد أكثر من نصف الأطفال في اليمن ما يندرج بمشكلة إنسانية كبيرة تتحمل مسؤوليتها الأسرة والمجتمع والسلطة المحلية والمؤسسات الحكومية المعنية برعاية الطفولة والأمن الغذائي ومنظمات المجتمع المدني..

أخي القارئ.. أختي القارئة

سوء التغذية عائق التنمية ومواجهته مسؤولية الجميع